

فورين أفيرز: كيف سيحدد الانتقال السياسي في السودان مستقبل القرن الأفريقي؟

الأحد 21 يوليو 2019 08:35 م

شهد القرن الأفريقي نهاية حقبة مثيرة للجدل. فبعد 3 عقود في السلطة، سقط الرئيس السوداني القوي "عمر البشير" في أبريل/نيسان، بعد احتجاجات جماهيرية أعقبها انقلاب عسكري. والآن، تقع بقايا الدولة الأمنية لـ "البشير" تحت الحصار، في مواجهة طويلة الأمد مع حركة مؤيدة للديمقراطية تحاول السيطرة على البلاد. وقد قام المجلس العسكري الانتقالي الحاكم باتخاذ إجراءات صارمة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 100 محتج، في موجة من القمع بدأت في 3 يونيو/حزيران، لكنه وعد أيضا بتسهيل الانتقال إلى الحكم المدني كجزء من اتفاق مبدئي لتقاسم السلطة مع "قوى الحرية والتغيير"، وهي منظمة جامعة تمثل المتظاهرين.

وتأتي الاضطرابات في السودان في نفس الوقت الذي يوسع فيه رئيس الوزراء الأثيوبي الإصلاحي، "أبي أحمد"، المجال السياسي في بلاده بشكل دراماتيكي، بينما يكافح في مواجهة زيادة العنف العرقي. ويمكن للتحويلات التاريخية في السودان وإثيوبيا أن تغير مسار تلك الزاوية المتقلبة من إفريقيا لعقود قادمة. والسؤال الذي يدور الآن في المنطقة هو ما الذي ستجلبه الحقبة التالية، وهل تدخل المنطقة في نظام جديد أكثر ديمقراطية مبني على أساس مشترك من السيادة الوطنية والأمن الجماعي، أم تجلب تلك التحركات نظاما سلطويا مغلقا يحظى بدعم القوى الخارجية. ويعد السودان، على وجه الخصوص، صورة مصغرة لهذا الصراع الأوسع لإعادة تشكيل النظام الإقليمي. وعلى أحد جانبي هذا الصراع، هناك تحالف من الدول الإفريقية، يمثله الاتحاد الإفريقي، وكتلة إقليمية مهمة في شرق إفريقيا. وعلى الجانب الآخر، هناك دول الخليج الغنية بالنفط.

رؤى متنافسة

ظل القرن الإفريقي مليئا بالاستبداد بشكل ثابت منذ أيام الحرب الباردة، التي تنافست خلالها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الهيمنة من خلال تسليح الطغاة في المنطقة. ولقد انتقلت الكثير من دول إفريقيا إلى أنظمة سياسية تنافسية في التسعينيات، ولكن ليس في القرن الإفريقي؛ حيث برز جيل جديد من الأوتوقراطيين الذين سيطروا على السلطة. وفي عام 1989، قاد "البشير" مجموعة عسكرية إسلامية أطاحت بحكومة السودان المنتخبة. وبعد ذلك بوقت قصير، سيطر قادة حرب العصابات على إثيوبيا وإريتريا. وبحلول نهاية التسعينيات، كان "حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم" الحاكم في جيبوتي قد ضمن نقل السلطة من مستبد إلى آخر.

وفي البداية، لم تفعل الولايات المتحدة الكثير لوقف ظهور هذا الجيل الجديد من المستبدين. وبعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول الإرهابية، بدأت في مساعدة هؤلاء الطغاة ودعمهم بدعوى مكافحة الإرهاب. وعززت الدول التي تدفقت للسيطرة على المنطقة أيديولوجية الاستقرار الاستبدادي، لكنها لم توفر سوى الاستبداد وحده، حيث أصبحت دول المنطقة أكثر عسكرية وأقل أمنا، وعزز الحكام المستبدون قمعهم من أزمة إقليمية إلى أخرى.

وعلى مدى الأعوام الـ 3 الماضية، بدأ صرح ذلك النظام القديم في التصدع. واستفاد رئيس الوزراء الذي يتمتع بالحماس الإصلاحي من موجة من الاحتجاجات الشعبية على السلطة في إثيوبيا، حيث أطلق سراح الآلاف من السجناء السياسيين، وحسن الحريات في وسائل الإعلام، وأنهى الخلاف المستمر منذ عقدين مع إريتريا المجاورة. وأطاحت انتفاضة مماثلة في السودان بديكتاتور كان يعد الأقدم في منصبه في المنطقة، على الرغم من أنه لم يظهر بعد أي نوع من النظام سيحل محله. وسيكون للتحويلات السياسية في كلا البلدين، وهما الأكبر والأقوى والأهم من الناحية الاقتصادية في المنطقة، تداعيات على إريتريا وجيبوتي وجنوب السودان، حيث تتعرض هذه الدول جميعا لأزمات خلافة تلوح في الأفق وضغوط على الأنظمة الاستبدادية الحاكمة.

يتزامن ذلك مع التغييرات الحادثة في القوى الخارجية انعكست على القرن الإفريقي. وفي عهد الرئيسين "باراك أوباما" و"دونالد ترامب"،

تضال نفوذ الولايات المتحدة في جميع أنحاء إفريقيا، وبشكل خاص في القرن الإفريقي والمرتات المائية الجاورة للبحر الأحمر وخليج عدن. وصعد منافسو واشنطن وحلفاؤها أيضا إلى أدوار أكثر حسما، حيث حرص كل منهم على إنشاء موطن قدم له في المنطقة البحرية الحرجة. وأجرت الصين وروسيا وتركيا، وحتى الاتحاد الأوروبي، مناورات في المنطقة. لكن أكثر العروض الهائلة للهيمنة الإقليمية جاءت من القوى الشرق أوسطية، وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وفي مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد، والربيع العربي المزعزع للاستقرار، والمظلة الأمنية الأمريكية المتقلصة، سعى ولي العهد الإماراتي "محمد بن زايد"، ونظيره السعودي "محمد بن سلمان"، إلى تغيير جذري في العلاقات مع جيرانهم عبر البحر الأحمر. وفي عام 2015، أنشأت الإمارات قاعدة عسكرية في إريتريا، شن التحالف السعودي الإماراتي منها حرب في اليمن، وغالبا ما كان التحالف يعتمد على القوات السودانية النظامية والقوات شبه العسكرية في العمليات البرية. وتقوم الإمارات الآن ببناء قاعدة عسكرية ثانية في ميناء "بربرة" في "أرض الصومال"، بينما يخطط السعوديون لمنشأة عسكرية في جيبوتي الجاورة. كما وسع كلا البلدين علاقاتهما التجارية مع القرن الإفريقي، وقدمتا دفعات نقدية كبيرة للسودان وإثيوبيا. ويعد الهدف الرئيسي من هذه الجهود هو موازنة دول القرن مع المحور السعودي الإماراتي ضد إيران وقطر وتركيا. وتحقيقا لهذه الغاية، تجد الرياض وأبوظبي أنه من المفيد حماية الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، لأن مصالح دول الخليج لا تتماشى دائما مع الرأي العام. وفي السودان، على سبيل المثال، دعمت الحكومة التدخل الإماراتي السعودي في اليمن، على الرغم من الانتقادات من مختلف الأطياف السياسية السودانية.

ويسعى الاتحاد الإفريقي وكتلة إقليمية في شرق إفريقيا تعرف باسم الهيئة الحكومية للتنمية، "إيغاد"، إلى صياغة نظام إقليمي يستند إلى سيادة الدول الإفريقية وأمنها الجماعي. ويظل الالتزام بالديمقراطية داخل هذه المؤسسات ضعيفا، كما يتضح من العديد من القادة الاستبداديين المشاركين في صفوفها، لكن المنظمين تتبنين قواعد الحكم الدستوري والسيادة المدنية في السياسة أكثر بكثير من قادة دول الخليج.

وسعت دول الخليج، من ناحية، والمنظمات الإفريقية، من ناحية أخرى، إلى إضفاء الطابع الرسمي على رؤاها التنافسية في الأعوام الأخيرة. وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، فقط، افتتح السعوديون منتدئ للبحر الأحمر، يشمل جميع دول القرن الساحلية، وكذلك السعودية واليمن ومصر والأردن. وسينظم المنتدى مجموعات عمل على المستوى الوزاري، من أجل تنسيق السياسات في جميع أنحاء المنطقة في مجالات مثل الدفاع وجمع المعلومات الاستخباراتية والتعاون الاقتصادي والسياسة البيئية. ومنذ أكثر من عامين، يسعى الاتحاد الإفريقي و"إيغاد" أيضا إلى تعزيز الحوار والتعاون بشأن قضايا القرن الإفريقي والبحر الأحمر، بما في ذلك التدخل الخليجي. وقام الاتحاد الإفريقي بتوسيع ولاية فريقه الخاص المعني بالسودان وجنوب السودان لمعالجة القضايا الإقليمية الأوسع نطاقا، وقد مددت "إيغاد" مؤخرا ولاية مبعوثها الخاص إلى الصومال لتشمل البحر الأحمر وخليج عدن. كما أقر مجلس وزراء "إيغاد" بقوة نهجا مشتركا تجاه البحر الأحمر، وفي أبريل/نيسان، أنشأ فريق عمل للبدء في صياغة طريقة عمل لهذا النهج.

الصراع في السودان

تظهر الخطوط العريضة لهذا الصراع في السودان. وصمدت الرياض وأبوظبي خلف المجلس العسكري الانتقالي الحاكم، حيث قدّم الدعم السياسي والعسكري لحكومة ما بعد الانقلاب. وتبنت مصر وإريتريا، وهما حليفان إفريقيان مهمان للمحور السعودي الإماراتي ويشتركان في حدود طويلة مع السودان، موقفا مماثلا. وأكد المجلس الانتقالي السوداني، بقيادة "عبد الفتاح البرهان" و"محمد حمدان دقلو"، المعروف باسم "حميدي"، التزام القوات السودانية تجاه حرب اليمن، والعلاقات طويلة الأمد مع السعودية والإمارات. وفي الواقع، شجعت الحكومتان المليكتان في الخليج الجنرالات على الإطاحة بـ "البشير"، الذي اعتبروه غير موثوق به بسبب علاقاته الدافئة مع قطر وتركيا، واتجاهاته الإسلامية. ودعمت الحكومتان المجلس العسكري الانتقالي بمبلغ 3 مليارات دولار من المساعدات فور إقالة "البشير". ويبدو أن الإمارات قد زودت قوات الدعم السريع، التابعة لـ "حميدي"، بالدرعات الإماراتية. وعلى الرغم من أن الدولتين خفتا من دعمهما العلني للمجلس بعد أن ارتكبت قوات "حميدي" مذبحه بحق المتظاهرين المدنيين في أوائل يونيو/حزيران، واصلت أبوظبي والرياض توفير غطاء سياسي للجنرالات السودانيين أثناء جهودهم للسيطرة على عملية الانتقال.

وبذلت "إيغاد" والاتحاد الإفريقي، إلى جانب الحركة الديمقراطية في السودان، جهدا لدفع المجلس العسكري الانتقالي للتخلي عن السلطة إلى إدارة مدنية انتقالية. وكانت جهود هذه المنظمات في بعض الأحيان عشوائية وغير منسقة، لكن موقفها كان واضحا. وكان مجلس السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي قد طالب في البداية، في منتصف أبريل/نيسان، بأن يتخلى الجيش السوداني عن السلطة لحكومة مدنية في غضون 15 يوما من الإطاحة بـ "البشير". وبعد أسبوع تقريبا، مدد فترة السماح إلى 3 أشهر بعد ضغوط من رئيس مصر "عبد الفتاح السيسي"، الذي يتراأس الاتحاد. ولكن بعد قتل المتظاهرين، وأوقف المجلس عضوية المجلس الانتقالي في الاتحاد الإفريقي، وهدد بغرض مزيد من العقوبات إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن انتقال بقيادة مدنية بحلول نهاية ذلك الشهر. وحاول رئيس الوزراء الإثيوبي التوسط في صفقة انتقال السلطة لقيادة مدنية، باستخدام موقف الاتحاد الإفريقي و"إيغاد" كنقطة انطلاق. ووافق الطرفان في النهاية على تقاسم السلطة لمدة 3 أعوام عبر التناوب على قيادة مجلس يتكون من عدد متساو من المثليين العسكريين والمدنيين. ولا تزال الاتفاقية هشة، لكن يبدو أن مجلس السلام والأمن مستعد لمراقبة تطبيقها قبل انضمام السودان إلى الاتحاد الإفريقي من جديد.

ومن المرجح أن يحدد ما سيحدث في السودان مستقبل القرن الإفريقي ككل على مدار العقد المقبل أو أكثر من ذلك. وإذا تمسك المجلس العسكري بالسلطة، فلن تضمن الرياض وأبوظبي حليفا سياسيا وعسكريا مهما فحسب؛ بل ستكونان قد أكدتا نفسيهما كصانعتين للملوك، وفرضتا إرادتهما على أولويات السياسة الخارجية في بلدان القرن الإفريقي ومنعتا التحولات الديمقراطية. لكن إذا استطاع الاتحاد الإفريقي و"إيغاد" رعاية عملية الانتقال إلى الحكومة المدنية في السودان، فسيكونا قد أرسيا الأساس لنظام إقليمي مختلف تماما، نظام قادر على تحقيق السلام والتنمية والمساءلة الحكومية.

